الرئيس الايراني لا يهمه الغرب ولا التنميق في الكلام

الهجوم على ايران سيعزز حكم آيات الله في نهاية المطاف

■ محمود أحمدي نجاد، رئيس ايران، لا يفهم الامور التفصيلية الصغيرة على ما يبدو. عندما يقوم بتقديم «هدية» للعالم، يقوم بتمزيق الغطاء الذي يغلفها. ايران قامت بتخصيب اليورانيوم النووي، حسب قوله، وقد أصبحت دولة نووية عظمى. صحيح أم غير صحيح ـ لم يعد الأمر مهما. ولا أهمية ايضا للجدول الزمني «الحقيقي» الذي يحدد موعد امتلاك ايران للسلاح النووي ـ عام ونصف أم عامان أم خمسة. ليس في ايران تعتيم حول الهدف ايضا. وإن كانت تدعي حتى الآن انها لا تسعى الى امتلاك السلاح النووي، فلتتكرم الأسرة الدولية الآن ـ يقول أحمدي نجاد ـ بقبول ايران ضمن النادي النووي أو لتشن الحرب ضدها. بذلك يكون الرئيس الايراني قد خلص نفسه من ورطة المعضلات المتعددة وأودعها بيد «العالم»، أي الولايات المتحدة.

الخيار العسكري يبدو مثيرا للانفعال بصورة خاصة، وفي عدة اماكن بدأت بعض الأطراف التي تداعب مفتاح اطلاق الصواريخ البالستية. ولكن بامكان نجاد أن يشعر بالطمأنينة الآن. في واشنطن يخشون من أن تؤدي الهجمة العسكرية على ايران الى شن هذه الأخيرة هجمة مزدوجة على العراق: واحدة ضد الأهداف العسكرية بواسطة الاسلحة الصاروخية، والثانية بواسطة إرسال النشطاء ـ ارهابيين أم عملاء سياسيين ـ من اجل تحويل العراق الى ملحق لايران. الهجوم على ايران سيؤدي الى انضواء الجمهور الايراني بمن في ذلك المعارضون، لحكم آيات الله، فيتعزز حكمهم في نهاية المطاف.

مثل هذه الهجمة قد تُظهر ايران كمضطهد مظلوم داسته أرجل الولايات المتحدة، ليصبح الطريق نحو التضامن العربي مع ايران والمداعبة الروسية قصيراً، كما هي العادة، وتعاظم المشاعر المناهضة للولايات المتحدة ليس في الشرق الاوسط فقط. كل ذلك قبل أن تصبح الأهداف الملائمة للهجوم جاهزة، ولا أحد يعرف اذا كانت الاستخبارات الغربية على علم بها جميعا.

للوهلة الاولى يبدو أن هذه المعضلات تنبع من خللين شموليين: ضعف الرقابة الدولية والوهم الآخذ في التمزق بأن المخلوق الغامض المسمى «الأسرة الدولية» قادر على فرض سياسة دولية مناهضة للذرة.

ولكن من السهل جدا اتهام الرقابة الدولية في الوقت الذي تحدد فيه السياسة من هو الخطير فعلا. في العراق ادعى المراقبون الدوليون عن حق أن صدام حسين لا يملك اسلحة دمار شامل. إلا أن الشخص القابع في واشنطن لم يرغب في تصديق ما يقولونه. الحرب جرت رغم الرقابة، وليس بسببها. لدى كوريا الشمالية مواد إشعاعية، ولكنها ليست في خط استهداف الولايات المتحدة لسبب غير معروف. أما اسرائيل والهند والباكستان فلا تتعرض لأي تهديد بالعقوبات رغم غياب الرقابة الدولية عنها. من الممكن أن نذرف بحرا من الدموع على العجز الدولي، إلا أنه حقيقة راسخة. لذلك اقترح محمد البرادعي اقتراحا عمليا: بناء بنك للمواد الإشعاعية وإخضاعه للرقابة الدولية بحيث تتمكن الدول «المستحقة» من الحصول على احتياجاتها السلمية منه. هذه وسيلة واحدة فقط من سلسلة الوسائل التي يقترحها البرادعي، الذي يعترف بأن قدرة الرقابة الدولية لا تخلو من «الاشكالية»، وأن كل دولة ترغب في التحول الى دولة نووية تستطيع تحقيق هذا الهدف تقريبا. اقتراح البرادعي هو في الواقع محاولة لتشجيع التعاون بدلا من استخدام التهديدات. من الممكن اعتبار هذه الفكرة جنونية، ذلك لأنه لا يُعقل عرض «إغراءات ايجابية» على ايران بعد أن قامت باطلاق الرصاصة الاولى في سباق التسلح، وطالما كان زعيم «متشدد»، وربما مجنون وعديم الكوابح على رأسها. الرد على ذلك بسيط: الولايات المتحدة بدأت تتفاوض مع ايران حول العراق. ويبدو أنها ناقضت بذلك الادعاء بأن ايران دولة مارقة ومجنونة، ذلك لان أحدا لا يتفاوض عادة مع المجانين حول الامور السياسية. الأهم من ذلك أنه اذا كانت ايران دولة مجنونة، فما هي جدوى فرض العقوبات عليها؟ ولكن ليس المنطق هو الحاسم هنا بل الادراك بأنه لا يوجد الآن من يتمكن من مهاجمة ايران وتوفير اجابات واضحة ومنطقية للمعضلات التي يثيرها مثل هذا الهجوم.

احمدي نجاد

تسفي برئيل
مراسل الشؤون العربية
(هآرتس) 2006/4/16

اولمرت بتشكيله حكومة واسعة من اليمين واليسار تنازل عن الخطة التي من أجل تنفيذها انتخب

■ الرغبة في تشكيل حكومة واسعة قدر الامكان لا يتميز بها سوى من يرغب في محاولة انهاء فترة ولايته بسلامة. وهذه بالتأكيد امكانية معقولة. معظم زعماء العالم يتصرفون على هذا النحو. ولكن لا توجد اي فرصة لاجراء تغيير دراماتيكي، حين يكون خلف العربة جياد تنطلق باتجاه معاكس.

يحتمل أن تكون تحمست من امكانية العمل بشكل احادي الجانب في غزة، وبعد ذلك، خاب ظنك من انتصار حماس ومن القسام. يحتمل أن تكون توصلت الى استنتاج بان خريطة الطريق هي ورقة تين للشلل السياسي، وان الامل في الوصول الى اتفاق مع قيادة فلسطينية حقيقية بات خلفنا. اذن كان هكذا هو الحال، فشكل حكومة كبيرة واستعد ليوم التوافه. ولكن اذا كانت اقوالك الحاسمة في نهاية يوم الانتخابات تعبر عن احساسك، واذا كنت مصمما على ترسيم حدود جديدة في الضفة الغربية، فان عليك أن تشكل ائتلافا يسمح لك بعمل ذلك.

في حكومات الوحدة الوطنية، بين 1984 و1990، عمل اليسار على منع البناء في المستوطنات، واليمين على منع المؤتمر الدولي. وكل جانب سجل لنفسه انجازا في أنه نجح، وان كان مؤقتا، في منع غيره من تحقيق خطته.

في عام 1999 أقام ايهود باراك حكومته بميل واضح على السير نحو اتفاقات سلام مع سورية، لبنان والفلسطينيين في غضون اقصر وقت ممكن. وقد شعر بانه من أجل القيام بافعال سياسية بعيدة الاثر تنطوي على تنازلات كبرى، ثمة حاجة لاسناد من اليمين. وكانت خطته هي تشكيل حكومة واسعة، واجراء مفاوضات سياسية متوازية، وعندما ينضج الامر ـ الانفصال عن الاحزاب اليمينية والتوجه الى استفتاء شعبي، فيما تكون خلفه شرعية يمينية.

احزاب اليمين لم تكن مستعدة للمشاركة في هذه اللعبة. فقد جبت كامل الثمن في اثناء مكوثها في الحكومة ـ ولا سيما في السياق الاهم بالنسبة لها ـ البناء في المناطق وغادرت حكومة باراك. وبلغت الحكومة اختبارها التاريخي، قمة كامب ديفيد، في تموز (يوليو) 2000، منتوفة الريش، حين كان وزراؤها يمثلون 30 نائبا فقط. يحتمل أن يكون بوسع حكومة مع شينوي وشعب واحد أن تصل سليمة ومعافاة الى كامب ديفيد لتسمح لباراك بمجال مناورة.

اذا كنت تريد حقا ـ كما اقتنعت بذلك ـ ان تفعل الفعل الاكبر، فان عليك ان تشكل ائتلافا يوجهه هدف، تماما مثلما اتاحت ائتلافات بيغن له البناء في المناطق. تماما مثلما أتاح ائتلاف رابين له بمسيرة اوسلو والسلام مع الاردن. اي منهما لم يحتج الى «شرعية» كي ينفذ خطته.

اولمرت، بيريس وبيرتس ايضا غير محتاجين الى شرعية من ابيغدور ليبرمان ومفاهيمه الخطيرة. والى أن تبدأ مسيرة سياسية تنطوي على اخلاء، فانه سيجبي كامل الثمن السياسي، وعشية الخطوة سيغادر الحكومة.

خلافا لعمير بيرتس، فانك لم تتعهد بألا تجلس مع اسرائيل بيتنا في حكومة واحدة. والاغواء في اجلاس نفسك في الوسط، في أن تكون محوطا من اليمين ومن اليسار ـ معروف ومسكر. ولكن التجربة تثبت أن هذه صيغة مؤكدة للشلل المتبادل. وبالذات لانك على خبرة بالاخرين، فسيكون واضحا للجميع بأنه بتشكيلك حكومة واسعة من اليمين واليسار فانك تتنازل عمليا عن الخطة التي من أجل تنفيذها انتخبت.

يوسي بيلين
رئيس حزب ميرتس
(يديعوت احرونوت) 2006/4/16

بعد فشل الحكومة السابقة في استيعاب 7 آلاف مستوطن من غزة

جدية اولمرت بصدد خطة الانسحاب لا تُقاس بأقواله وانما بالأفعال خصوصا أنه يضع الانسجام في العلاقات مع بوش على رأس سلم

■ ايهود اولمرت عزز التزامه بخطة الانطواء من خلال سلسلة من المقابلات الصحفية الخارجية التي كانت آخرها مع «وول ستريت جورنال». اولمرت، خلافا لشارون الذي ساد التشكيك بخططه بسبب السمعة السيئة لمصداقيته، لا يحمل مثل هذا السنام الثقيل على ظهره. صحيح أنه ثعلب سياسي غير بسيط وهزلي مع مستندات مثبتة، إلا أن جلده ليس سميكا مثل جلد رئيس الوزراء السابق. وعليه يتوجب التعامل مع تصريحاته بجدية عندما يقول انه سيخرج عشرات المستوطنات الاسرائيلية من الضفة خلال عام ونصف.

من واجب اولمرت على المستوى العملي أن يعطي عملية الاخلاء الضخمة دفعة قوية منذ الآن اذا كان يرغب في تطبيقها على الارض. اختبار جديته سيتجسد فور تشكيل حكومته: هل سيعد الوسائل التنظيمية المطلوبة، وهل سيغير سلم أولويات ميزانية الدولة حتى ينفذ الانسحاب؟

أضف الى ذلك أن على الاحزاب التي تجري المفاوضات الائتلافية أن تعبر عن رأيها منذ الآن بمغزى خطة الانطواء العملي وما سيترتب عليها من ميزانيات وسياسات تنظيمية لأن ذلك سيستوجب توزيعا جديدا للموارد وربما صلاحيات وزارية ايضا.

عندما نتذكر الوضع البائس الذي يعاني منه السبعة آلاف مستوطن من غزة، يحظر أن نبقى لامبالين أمام التوجه لترحيل 70 ألف نسمة من الضفة الغربية. رغم التحضيرات الطويلة، إلا أن عملية تأهيل المُرحلين واستيعابهم قد فشلت: 70 في المئة منهم لم يجدوا عملا جديدا، وحلول الاسكان التي عُرضت عليهم لم تصمد على محك التجربة العملية (استغلت أقل من 10 في المئة من المساكن المؤجرة التي عرضتها الدولة عليهم، وفي المقابل بقيت 40 في المئة من العائلات في الفنادق متجاوزة الفترة المحددة لها). ايضا البنية التحتية للخدمات البلدية والتربوية المخصصة للمُرحلين لم تؤدِ المطلوب منها. في وقت لاحق تبين أن الدولة قد أبدت العجز في استيعاب المُرحلين من غزة، فكيف في مثل هذه الحالة ستنجح في مهمة استيعاب عشرة أضعافهم؟

من ينوي بجدية نقل 70 ألف نسمة من اماكن سكنهم خلال 18 شهرا، ملزم بالاستعداد الفوري لذلك: توفير الميزانيات (قرابة 100 مليار شيكل)، واختيار طريقة الاستيعاب الصحيحة (المقصود من قبل الدولة ـ أو اعطاء تعويضات للمُرحلين وترك المبادرة في أيديهم) والبدء في اقامة البنى التحتية المطلوبة وتوفير اماكن العمل وما الى ذلك. يتوجب على اولمرت قبل كل شيء أن يقرر بأن مواقع الانطواء ستكون داخل الخط الاخضر وليس ضمن الكتل الاستيطانية ـ ومن هنا ستشتق خطة العمل لاستيعاب المُرحلين. الى جانب ذلك يتوجب عليه أن يشرع في حملة لتشجيع المستوطنين للاقامة في اسرائيل 1967 طواعية. هذه ستكون خطوات تدلل على جدية نواياه في التنازل عن اغلبية الضفة الغربية.

ليس المنطق البسيط وحده هو الذي يلزمه بذلك (لماذا يزيد الكتل الاستيطانية التي تثقل على التسوية مع الفلسطينيين منذ الآن؟) وانما الواقع السياسي ايضا: وفقا لتعهدات حكومة شارون للادارة الامريكية في نيسان (ابريل) 2004، يتوجب أن يتحدد توسيع المستوطنات ضمن خطوط البناء القائمة. صحيح أن مهمة تحديد خطوط البناء للمستوطنات لم تُستكمل، إلا أن امكانيات التوسع ضمن هذه المواقع محدودة جدا. في كل الاحوال، الرئيس بوش معروف بنهجه المتشدد الذي يرفض أي توسيع للمستوطنات ـ خصوصا أن اولمرت يضع الانسجام في العلاقات مع بوش على رأس سلم اهتماماته.

عوزي بنزيمان
كاتب رئيس في الصحيفة
(هآرتس) 2006/4/16

بعد تسعة اشهر من فك الارتباط عن غزة

اسرائيل لا تستطيع ان تقرر بشكل احادي الجانب الحدود مع الفلسطينيين دون موافقتهم والامريكيين

■ بعد تسعة اشهر من الانسحاب من غزة ـ او ما يسمى «فك الارتباط احادي الجانب» فان الامور لا تتطور مثلما سوق السيناريو للجمهور. ويكاد يكون لا شيء يحصل مثلما تعهد لنا به مؤيدو فك الارتباط.

قطاع غزة لم يهدأ والسلطة الفلسطينية لم تأخذ الامور في ايديها، كي تقيم هونغ كونغ البحر الابيض المتوسط. غزة منطقة سائبة، بلاد لا أحد. لا يوجد في القطاع نظام مدني، لا يوجد توجد علة (كاجراء قانوني)، لا يوجد فرض للقانون والنظام، ومعظم المنظومة التي تقدم الخدمات الاساس للسكان مشلولة ـ باستثناء تلك التي تديرها الامم المتحدة.

عصابات من المسلحين تسيطر في الشوارع الضيقة والمهملة لمخيمات اللاجئين. والنشاط الانتاجي شبه الوحيد هو صناعة انابيب الحديد المتطايرة الى مسافات قصيرة وتسمى «صواريخ القسام». والمعنى من اطلاقها نحو اسرائيل ليس واضحا لاحد، بما في ذلك الذين يطلقونها انفسهم، ولكن عندما لا يكون لديك شيء تفعله، وانت شاب ومليء بالحيوية، ومنذ ولدت لم تعرف سوف الفقر، الاحتلال والتبطل، فانك تجد متنفسا في الانتماء الى «خلايا القسام» السخيفة تلك. تسليم السيطرة على معبر الحدود لمصر والفلسطينيين لم يؤد هو ايضا الى النتائج المرجوة. فالحدود سائبة، والتهريبات تعربد. جنود حرس الحدود المصريون تلقوا تعليمات واضحة: ان يمنعوا بكل ثمن تحويل غزة الى جزء من مصر.

السلطة الفلسطينية لم تستغل الاشهر بين انسحاب اسرائيل والانتخابات البرلمانية كي ترسخ سيطرتها، والانتخابات حسمت في صالح حماس، والعامود الفقري المسلح لفتح كُسر. القطاع كان لزمن ما حماس لاند. اما الان فهو ليس هذا ايضا. عمليا، حتى حماس الرسمية رفعت ايديها حيال انهيار غزة، وتركتها لمصيرها.

اسرائيل، رغم أنها أخرجت من هناك الجيش والمستوطنات، فلا تزال عالقة مع غزة كالعظمة في حلقها. لم نفك ارتباطنا، ما حصل، ولا سيما ما لا يحصل، يواصل التدحرج الى بواباتنا. المسؤولية ـ في نظر العالم وبقدر ما في نظرنا ايضا ـ لم تزح عن اسرائيل. ولهذا تضاف النشاطات العسكرية غير المتوقفة. من حيث الغازويين، اسرائيل السيطرة على البحر، على الجو والبر. والمستوطنون وحدهم انصرفوا عن ناظريه. هذا جيد. هذا غير كاف.

وحتى انصراف المستوطنات لم يعد يعتبر نصرا عظيما بهذا القدر. وحتى اماكن العمل اختفت. وبدلا منها تعمقت البطالة والفقر. البنية التحتية الزراعية التي خلفتها اسرائيل وراءها مشلولة في معظمها، والدفيئات مهجورة، وذلك ايضا بسبب المعابر المغلقة وبسبب عدم قدرة مزارعي غزة على تجنيد التمويل للنباتات التي توجد لديها سوق أجنبية.

هل استفادت اسرائيل من فك الارتباط؟ اقل مما أمل مخططوه. الولايات المتحدة لم تمنحنا حتى ولو سنتا واحدا من المساعدات الاقتصادية، رغم أنه في مراحل معينة جرى الحديث عن منحة خاصة بمبلغ ملياري دولار. لفترة قصيرة تمتعت اسرائيل بعطف دولي حين اعتبر فك الارتباط بداية انسحاب كبير. أما العطف فيتبدد، ولا سيما بعد مرض اريئيل شارون. ايهود اولمرت كفيل بأن يظهر بأن نهج فك الارتباط من انتاج شارون يختلف عن نهج فك الارتباط من انتاج اولمرت. الاول اثار انفعال العالم، لانه بدا كانقلاب شخصي لزعيم صقري شبع حروبا. اما الثاني فسيظهر ـ وهو يظهر منذ الان ـ كعمل لسياسي من الوسط، تلقى حزبه في الانتخابات ربع اصوات الناخبين. ربع، وليس ثلاثة ارباع، كما تلقى شارون.

ليست صواريخ القسام، بالطبع، خطرا على اسرائيل، ولكنها مقلقة، مثيرة للاعصاب وجعلت الحياة اليومية لسكان الكيبوتسات، القرى الزراعية والمدن على حدود غزة صعبة جدا. وخطيرة: ففي نهاية المطاف، ولو فقط بسبب قوانين الاحصاء، سيسقط صاروخ في مكان يعج بالناس.

فك الارتباط لم يؤد الى شرخ في المجتمع الاسرائيلي، وبالتالي لم يؤد الى حساب للنفس في أي طرف. بعد تسعة اشهر منه، ذكراه غامضة ودروسه يلفها الضباب. ونحن نفضل الا نتحدث عنه او نتذكره. أكان فك ارتباط؟ أكانت نتساريم؟ الحقيقة في أن الواقع ما بعد فك الارتباط لا يشبه التوقعات تدفع اولمرت الى اعادة التفكير بخططه السياسية أيضا. فهل يمكن لاسرائيل حقا أن تقرر بشكل احادي الجانب الحدود مع الفلسطينيين، دون أن تكون مقبولة منهم أو من العالم؟ هل يمكن لاسرائيل «الانطواء» داخل «كتل استيطانية» في الضفة الغربية وضمها؟ من سيمول مثل هذه الخطوة، والتي ستكلف عشرات مليارات الشيكلات ولن تعتبر حلا لاي شيء؟ من سيمنع الشرخ المأساوي في الشعب؟ ومن سيتنازل عن فلسطين بعد الانسحاب الاسرائيلي الوهمي، الذي سيترافق وضما وهميا هو الاخر؟

بعد تسعة اشهر من فك الارتباط، الحمل اياه لم ينجب سوى علامات استفهام.

سيفر بلوتسكر
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/4/16

التشبيه بين بن غوريون وبيرتس مُهين ومسيء وكاذب ولا مثيل له

عمير بيرتس

بن غوريون

■ حتى بعد الانتخابات يواصل المتحدثون المختلفون الانشغال بالمقارنة المرفوضة من أساسها بين بن غوريون وعمير بيرتس، وذلك لخلق شرعية لزعامته ولا سيما ترشيحه لوزارة الدفاع. قبل الانتخابات، هذا التشبيه المرفوض حاول فرض شبه بين الانكليزية السخيفة لبيرتس وبين «الانكليزية المضحكة» لبن غوريون. وكان هذا بمثابة تشهير بالسمعة لذاته. بالفعل، بن غوريون كان يتحدث بلهجة أثارت ضحك غير القليل من الناس. ولكن هذه كانت اللهجة نفسها بالعبرية ايضا وفي كل لغة اخرى. أما في كل ما يتعلق بكنز الكلمات والمعرفة باللغة، فقد كان تحكمه باللغة الانكليزية كاملا. وبشكل عام فقد أتقن لغات عديدة، من الروسية، التركية والايديش وحتى الاسبانية واليونانية القديمة، اللتين تعلمهما كي يقرأ كتابات افلاطون وسرفانتس باللغتين الأصليتين. وعليه، فان التشبيه بين بيرتس وبن غوريون مُهين، مسيء وكاذب لا مثيل له.

الأمين العام لحزب العمل، ايتان كابل، يكرر الآن يوميا مُعلنا للجمهور بأن عمير بيرتس جدير بأن يكون وزير دفاع، إذ أن بن غوريون كان وزير دفاع مدني، «لم يطلق حتى ولو ثلاث رصاصات في مرمى التدريب». وأنا أقترح على ايتان كابل، الذي يبدو أنه يختص بقراءة بروتوكولات مكتب «العمل» أن يتفضل بقراءة وصف الاشتباك الذي يصفه بن غوريون في اول مجلد من مذكراته. فهو ليس فقط أطلق فيه أكثر من ثلاث رصاصات بل نجا بأعجوبة لأن شمعون ميليمد من سغرة، الذي كان الى جانبه، قُتل بنار المشاغبين العرب. كما أنني أقترح عليه ايضا أن يعود الى قبر بن غوريون، الذي اتخذت له صورة الى جانبه في المهرجان الانتخابي للعمل وأطلب اليه طلب المغفرة على ما وصمه به هو ورفاقه.

واذا عدنا الى الموضوع الراهن، حقيبة الدفاع، فهنا ايضا «التشبيه» مرفوض من أساسه. كرئيس ادارة الوكالة اليهودية، كان بن غوريون المسؤول الأعلى عن منظمة هاغاناه وعن تجنيد أبناء الحاضرة اليهودية للجيش البريطاني إبان الحرب العالمية الثانية، وكان ضالعا طوال الوقت في أمور الأمن. وعندما توفي الياهو غولومب في عام 1946 أخذ بن غوريون حقيبة الدفاع وركز منذئذ أساسا في أمور الاستعداد لحرب التحرير. ولهذا فقد كان هو المرشح الأكثر طبيعية لمنصب وزير الدفاع الاول لاسرائيل. تاريخ حياته وخبراته لا تُذكرنا في أي من تفاصيلها بعمير بيرتس.

وأخيرا ـ الحجة المتكررة وكأن بن غوريون، وزير الدفاع المدني، أبو عقيدة الأمن الوطني، هو الدليل على أن عمير بيرتس جدير بمنصبه، هي حجة شبه عرجاء مثل كل الحجج الاخرى. ليس فقط بسبب حقيقة أن بيرتس بعيد بعد السماء عن الارض عن قامة بن غوريون. «الخبراء الجدد» في التاريخ الأمني لاسرائيل لا يعرفون أو أنهم يتجاهلون وزير دفاع مدني آخر، تسلم المنصب في سنتي 1953 ـ 1954 وكان هذا بنحاس لافون «الحمامة ناصعة البياض» الذي غير جلدته مع تسلمه مهام منصبه. فليس فقط قضية «الصفقة المخجلة» بجوانبها الواسعة قد وقعت في زمنه، بل إن فترة ولايته تعتبر من كل الجهات كفترة ولاية بائسة.

وعليه، فكون السياسي وزير دفاع «مدنيا» ليس ضمانة لأي شيء. عليك أن تكون بن غوريون كي تكون أكبر من الجميع، وليس بالذات «مدنيا». نعم، وشيء آخر: لعل بالذات الحياة السياسية لبنحاس لافون تُذكرنا بقدر أكبر بالمسار المرتقب لعمير بيرتس وإن كان «مقلوبا على مقلوب». لافون «المدني» كان وزير دفاع موضع خلاف شديد، ولكنه أنهى حياته السياسية العامة كـ.. صحيح، سكرتير الهستدروت!.

يوآف لافي
باحث في معهد ارث بن غوريون وعضو في مؤسسات مختلفة في العمل
(معاريف) 2006/4/16

على حزب العمل أن ينسحب من الائتلاف وقيادة المعارضة مجددا تحالفه مع الجماهير العربية في البلاد

■ كما يظهر من المؤشرات المتوفرة حتى كتابة هذه السطور، ينوي اهود اولمرت اقامة تحالف واسع بموافقة حزب العمل ومشاركته، وتضم في صفوفها اسرائيل بيتنا ايضا. مقابل الشرعية التي ستمنح لهذا الحزب الذي ينظر اليه على أنه شبه نازي، يعد رئيسه افيغدور ليبرمان بأن يكون «براغماتيا» وأن يخفف من مصطلحاته المناهضة للعرب.

ولكن المشكلة لا تقف عند ليبرمان وحزبه الذي توجه الى الانتخابات مع برنامج ذي مضامين عنصرية. اولمرت وشركاؤه في الائتلاف المتبلور يصرحون بأنهم سيشكلون حكومة من «الاحزاب الصهيونية وحدها». مثل هذه الحكومة ستواصل نبذ الجمهور الفلسطيني من مواطني الدولة العرب، والنبذ والنكران هما كارثة للدولة ولنظامها بنفس الدرجة التي تشكل فيها كارثة للمواطنين العرب أنفسهم.

لا حاجة للاستفاضة في وصف البؤس والاجحاف الذي يذوقه العرب في الدولة. القائمة الطويلة تصل حتى ايام اقامة الدولة الاولى رغم التحسن الذي طرأ على العلاقات منذئذ.

خلافا للمقولات التي تأتي لتبرير التمييز ضد العرب في اسرائيل وكأن الدولة «موجودة في حالة حرب» معهم بسبب هويتهم وتضامنهم كفلسطينيين، يتوجب أن نقرر مرة والى الأبد انهم قد برهنوا بصورة فعلية كمجموعة عرقية ـ قومية على رغبتهم في أن يكونوا جزءا لا يتجزأ من اسرائيل.

احدى المشاكل الأساسية في هذا المجال هي تراجع اسرائيل الدائم عن مكانتها كدولة مدنية اسرائيلية، والتركيز على كونها دولة يهودية مركزية بصورة تدفع «غير اليهودي» الى الخروج منها. اسرائيل بيتنا هو أحد الأعراض فقط لهذا المرض المستفحل.

سلوك عمير بيرتس وحزبه لا يخلو من الاشكالية هو الآخر. يبدو أن بيرتس قد تنازل في سياق ما تنازل عنه لكديما عن شرطه بعدم المشاركة في حكومة يكون فيها حزب اسرائيل بيتنا.

في واقع الأمر لو كانت كديما نفسها حزبا اسرائيليا نزيها لكانت مقاطعة حزب ليبرمان نبراسا لها. حكومة مع اسرائيل بيتنا ستكون حكومة يهودية ولكنها مناهضة لاسرائيل في نفس الوقت، وليس فقط بسبب موقفها الرمزي والعملي من المواطنين العرب في الدولة. لذلك كان هذا التنازل أكبر وأخطر تنازل قدمه حزب العمل في المفاوضات الائتلافية.

مكانة عمير بيرتس وحزبه كانت متردية قبل الانتخابات، وقد ازدادت ترديا إثر الانجاز الشحيح الذي حققه في الانتخابات. مصلحة بيرتس الشخصية تستوجب انضمامه للحكومة كشريك رئيسي بأي ثمن كان، سواء من اجل منع إزاحته عن رأس الحزب، أو من اجل بناء صورة القائد الوطني لنفسه، ولكن الحقيبتين المعروضتين عليه، واللتين لا خبرة له بهما وهما المالية والدفاع ـ عبارة عن مصيدة عسل، ومن الممكن الفشل في كلتيهما.

وزير الدفاع الذي يقف فوق رأسه رئيس وزراء متشدد وفعال بطبعه وتحته رئيس هيئة اركان مهيمن ـ لا يستطيع أن ينفذ السياسة التي يؤمن بها. وزارة المالية التي تلائم جدول اعمال بيرتس أكثر من الدفاع لن تساعده على اعادة بناء دولة الرفاهة في ظل رئيس وزراء من المحافظين الجدد ووجود «شبان المالية» المهنيين وسياسة بنك اسرائيل الكاسحة. الوزراء «الاجتماعيون» مثل ممثلي شاس يفضلون دولة بيوت الإعانة على دولة الرفاهة لأن ذلك وحده هو الذي يكرس اعتماد جزء من الناخبين عليهم.

لذلك، سيكون المنصب الأكثر نجاعة الذي يؤديه بيرتس هو رئاسة الوزراء. اذا كان بيغن قد انتظر 29 سنة الى أن وصل الى هذا المنصب، فعلى بيرتس أن ينتظر عامين الى أربعة فقط على رأس المعارضة، وعليه أن يستغل هذه الفترة لتجديد العهد والتحالف مع الجماهير العربية في البلاد، هذه العملية التي كانت حكومة رابين قد شرعت بها، ولكنها قُطعت في مجزرة تشرين الاول (اكتوبر) 2000. على حزب العمل أن يبرهن على أن النظام الاسرائيلي لا يُفرق بين الصوت اليهودي والصوت العربي. من خلال ذلك فقط توجد احتمالية لقيام حزب العمل والمواطنين العرب ايضا باحداث الانقلاب الحقيقي في الدولة.

الاستخلاص الوحيد الذي يتعالى من هذا التحليل هو أن على حزب العمل أن لا يتحالف مع كديما، وأن يترك اولمرت وحده مع شركائه الطبيعيين. حزب العمل سيكون من الأصل ذا تأثير قليل في الحكومة، وبامكانه أن يؤيدها من الخارج اذا قامت بأمور ايجابية معينة. واذا تحالف الانتهازيون في العمل لإقالة بيرتس فانهم سيعيدونه الى الموت السريري الذي كان موجودا فيه خلال العقدين الأخيرين.

على عمير بيرتس وحزبه أن يبلوروا لانفسهم سياسة الركض للمسافات الطويلة، وليس البحث عن منافع فورية عابرة.

باروخ كيمرلنغ
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/4/16

«العملة» موضوعة تحت الضوء

العرب واسرائيل يتحدثون بلسان ويتصرفون بآخر

■ منذ اعلان فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، والتي كانت فيها المصادر الاستخبارية الاسرائيلية، التي سبق لها وأن أهملت منذ وقت طويل التفريق المقبول بين انشغالها في فحص الحقائق وتحليلها وبين ربط نفسها بجهود التفسير والدعاية للسلطة، وذلك كنوع من الرياضة المحببة على نفسها: التحليل الدقيق للفوارق بين ما يقوله الناطقون باسم الحكومة الجديدة من خلال المقابلات الصحافية العالمية وبين ما يقوله هؤلاء لاجهزة الاعلام الفلسطينية. هذه الامور بدت واضحة سواء في البيانات والتوضيحات التي تُقال للمراسلين الصحافيين المنشغلين في هذا الموضوع، أو بواسطة الوثيقة الرسمية التي نشرها مركز المعلومات للاستخبارات والارهاب.

العملة، كما يبدو موجودة الآن تحت الضوء. الخلاصة التي توصل اليها البحث الجدي، تمت صياغتها الجيدة من قبل المتحدث الرسمي باسم حركة حماس، حيث قال، هذا طبيعي، كما قال سامي أبو زهري، أن تسمع اقوالا مختلفة من قبل عناوين مختلفة، لكن الحقائق الأساسية لحركة حماس لا تتغير، والحركة ما زالت متمسكة بها. حول هذا القول كانت مخابراتنا ستوقع بيديها الاثنتين، حيث أن ذلك البحث لم يتم اعداده إلا للاثبات بأن البحر هو نفس البحر، وحماس هي حماس.

الحديث يدور عن طريقة اسرائيلية ثابتة كانت قد جربتها مع ياسر عرفات، وقبل ذلك مع عدد من الزعماء العرب في عدة دول. فمنذ زمن بعيد ونحن مقتنعون بأنهم يتحدثون بلسان عذب تجاه العالم الخارجي، وأن ما تفيض به قلوبهم حقيقة لا يُقال إلا في الخطابات الحماسية التي تكون «لأغراض داخلية» في المقابل. وتدعي نفس هذه المصادر بأن العرب ما زالوا هم أنفسهم ولم يتغيروا وما زالوا ينادون بتدمير اسرائيل. وفي الأحاديث الشخصية المغلقة فانهم يظهرون شيئا من التقدير لهذه المواظبة الاستراتيجية ويقارنونها، للأسف، بعملية الخداع الذاتي التي يرونها في المجتمع الاسرائيلي.

المحللون أنفسهم هم من مواطني الدولة، التي اعتاد رؤساء حكومتها أن يقولوا شيئا ويفعلوا غيره. هكذا سلك مناحيم بيغن عشية التوقيع على معاهدة السلام مع مصر، وهكذا فعل رابين قبل الانتخابات التي سبقت اتفاقات اوسلو، وهكذا، بطبيعة الحال، كان اريئيل شارون، الذي رفض بصلافة اقتراح الانسحاب من غزة قبل انتخابات 2003، وفي نهاية نفس العام قبل ذلك الاقتراح أمام نفس الجمهور وسمع تصفيق الأيدي التي كانت هي نفسها التي انتخبته قبل عشرة اشهر فقط على برنامج آخر مناقض تماما له. فهذا كان شارون، وفي «خطابه الداخلي» هاجم «بشدة» الادارة الامريكية، وقال بأن اسرائيل لن تكون أبدا «تشيكوسلوفاكيا» ثانية، لكن كلامه تجاه العالم الخارجي كان يشبه التملق للامريكيين. ربما، بدلا من الانشغال بالفحص الدقيق، الذي تُعرف نتائجه سلفا، في تلك الاقوال العربية، فلنفترض بأننا نتحدث عن اشخاص عاديين مثلنا، أناس لا يختلفون عنا، ولنضع أنفسنا، لبعض الوقت، مكانهم، ونسأل أنفسنا ما اذا كانت الضغوط الخارجية، والاحتياجات الاقتصادية والحصار واللجوء للقوة يمكن أن تجعلنا نغير سلطة (حكومة) كنا قد انتخبناها ديمقراطيا (الجواب هو لا، لاننا نغير الحكومة عندما تخيب آمالنا بها، ونفس الشيء سيفعله الفلسطينيون، لأن الضغوط الخارجية لن تزيدهم إلا قوة وعنادا). سوف نخدع أنفسنا اذا اعتقدنا بأن اليأس وقلة ما في اليد وفقدان الامكانيات سوف تدفع بنا للخضوع، أم أنها ستدفعنا للقتال بقوة أكبر (بالطبع الاجابة الثانية هي الصحيحة، سواء بالنسبة لنا أو لهم).

مسلحين بهذه الاجابات، يجب أن نتوقف عن الاصغاء لتلك «التصريحات الداخلية» ولهمسات الاستخبارات التي تعميهم عن رؤية الاشياء والانشغال الحقيقي بما هو ضروري، ونرى بالضوء الصحيح العمليات الأخيرة التي تقوم بها قوات الأمن، التي ستزيد من الأمن الاسرائيلي بنفس القدر الذي تتوقف فيه الاستخبارات عن تزويدنا بتلك الاقوال وتلك الحقائق التي ظللت عالمنا حتى الآن.

عوفر شيلح
كاتب دائم في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/4/16